

## باب

زكاة الفطر: صدقة واجبة بالفطر من رمضان. وتسمى: فرضاً. ومصرفها كزكاة، ولا يمنع وجوبها دين، إلا مع طلب.

شرح منصور

(زكاة الفطر: صدقة واجبة بالفطر، من آخر (رمضان) طهرة للصائم من الرفث واللغو، وطعمة للمساكين. قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّى﴾ [الأعلى: ١٤]: هو زكاة الفطر<sup>(١)</sup>. قال ابن قتيبة: وقيل لها فطرة؛ لأن الفطرة الخلقة<sup>(٢)</sup>. قال الله تعالى: ﴿فَطَرَتَ اللَّهُ الَّذِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]. وهذه يُراد بها الصدقة عن النفس والبدن. (وتسمى) زكاة الفطر (فرضاً) لقول ابن عمر: فرض النبي زكاة الفطر<sup>(٣)</sup>. ولأن الفرض إما بمعنى الواجب، وهي واجبة، أو المتأكد، وهي متأكدة. قال ابن المنذر: وأجمع عوام أهل العلم على أن صدقة الفطر فرض<sup>(٤)</sup>. قال إسحاق: هو كالإجماع من أهل العلم<sup>(٥)</sup>. (ومصرفها) أي: زكاة الفطر (ك) مصرف (زكاة) مال؛ لعموم: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ...﴾ الآية. [التوبة: ٦٠]، وكزكاة المال. (ولا يمنع وجوبها) أي: زكاة الفطر (دين) لتأكدها بدليل وجوبها على الفقير وعلى كل مسلم قدر عليها، وتحملها عن وجبت نفقته عليه<sup>(٦)</sup>، ولأنها تجب على البدن، والدين لا يؤثر فيه، بخلاف زكاة المال. (إلا مع طلب) بالدين، فتسقط، لوجوب أدائه بالطلب، وتأكده

(١) أورد قول ابن المسيب عبد الرزاق في «تفسيره» ٣٦٧/٢، وأورد قول عمر بن عبد العزيز ابن

كثير عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّى﴾ [الأعلى: ١٤].

(٢) المغني ٤/٢٨٢.

(٣) سيرد بتمامه في الصفحة التالية.

(٤) الإجماع ص ٤٩.

(٥) الاستذكار (١٣٦٠٥).

(٦) ليست في (س) و(م).

وتجب على كل مسلم تلزمه مؤنة نفسه، ولو مكاتباً، فضل عن قوته، ومن تلزمه مؤنته يوم العيد وليته، بعد حاجتهما لمسكن، وخادم، ودابة، وثياب بذلة، ونحوه، وكتب يحتاجها لنظر وحفظ، صاعاً.

بكونه حق آدمي معين، وبكونه أسبق سبياً.

شرح منصور

(وتجب) الفطرة (على كل مسلم) لحديث ابن عمر: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان، صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، على العبد، والحر، والذكر، والأنثى، والصغير، والكبير/ من المسلمين. رواه الجماعة<sup>(١)</sup>. وفي حديث ابن عباس: طهرة للصائم من الرث واللعو، وطعمة للمساكين<sup>(٢)</sup>. فلا تجب على كافر ولو مرتدًا. (تلزمه مؤنة نفسه) من صغير وكبير، وذكر وأنثى. ويؤدى عن غير مكلف وليه؛ لحديث: «أدوا الفطرة عمن تمونون»<sup>(٣)</sup>. فإنه خاطب بالوجوب غيره، ولو وجب عليه، لخوطف بها. (ولو) كان (مكاتباً) فتلزمه فطرة نفسه، كمؤنتها. (فضل عن قوته) أي: مسلم يمون نفسه، والجملة صفة له، (و) عن قوت (من تلزمه مؤنته يوم العيد وليته، بعد حاجتهما) أي: المخرج ومن تلزمه مؤنته، (لمسكن، وخادم، ودابة، وثياب بذلة)<sup>(٤)</sup> بالكسر، والفتح لغة<sup>(٥)</sup>، أي: مهنة في الخدمة. (ونحوه) كفرش وغطاء ووطاء وماعون. قال الموفق: (وكتب يحتاجها لنظر وحفظ) قال: وللمرأة حلي للبس، أو لكراء محتاج إليه<sup>(٥)</sup>؛ لأنه محتاج إليه، كغيره مما سبق. (صاعاً)

(١) أحمد (٥٣٣٩)، والبخاري (١٥٠٣)، ومسلم (٩٨٤)، وأبو داود (١٦١١)، والترمذي (٦٧٦)، والنسائي ٤٨/٥، وابن ماجه (١٨٢٦).

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧).

(٣) أخرجه الشافعي في «مسنده» ٢٥١/١، من حديث جعفر بن محمد عن أبيه، بلفظ: أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر على الحر، والعبد، والذكر، والأنثى، ممن تمونون.

(٤-٤) في (م): «بالفتح، والكسر لغة».

(٥) المغني ٣١١/٤.

وإن فضلَ دونه، أخرج، ويكملُه مَنْ تَلَزَّمَهُ لو عَدِمَ.  
وتَلَزَّمَهُ عَمَّنْ يَمُونُهُ من مسلم، حتى زوجة عبده الحرَّة، ومالكٍ  
نَفَعَ قِنٌّ فقط، ومريضٍ لا يحتاجُ نفقةً، ومتبرِّع بمؤنَّته رمضان، .....

شرح منصور

فاعلُ فضلٍ من الأصنافِ الآتي ذكرُها.

(وإن فضلَ) عن ذلك (دونه) (١) أي: الصاع، (أخرج) (٢) أي: أخرجَه  
مالكٌ عن نفسه؛ لحديث: «إذا أمرتكم بأمر، فاتوا منه ما استطعتم» (٣).  
وكنفقةَ القريبِ إذا قدرَ على بعضها. (ويكملُه) أي: ما بقيَ من الصاع (مَنْ  
تَلَزَّمَهُ) فطرةً مَنْ فضلَ عنه بعضُ صاعٍ، (لو عَدِمَ) ولم يفضلَ عنده (٤) شيءٌ.  
(وتَلَزَّمَهُ) أي: المسلمُ إذا فضلَ عنده (٥) عما تقدَّم وعن فطرته، (عَمَّنْ  
يَمُونُهُ من مسلمٍ) كزوجةٍ، وعبدٍ ولو لتجارةٍ، ووليدٍ. (حتى زوجة عبده  
الحرَّة) لوجوبِ نفقتها عليه، وكذا زوجةَ والدٍ ووليدٍ تجبُ نفقتُهُما عليه. (و)  
حتى (مالكٍ نَفَعَ قِنٌّ فقط) بأن وصَّى (٦) له بنفِعه دون رقيقته، فتَلَزَّمَهُ فطرته،  
كنفقته. (و) حتى (مريضٍ لا يحتاجُ نفقةً) لعمومِ حديثِ ابنِ عمر: أمرَ  
رسولُ الله ﷺ بصدقةِ الفطرِ عن الصغيرِ، والكبيرِ، والحرِّ، والعبدِ مَن تمونون.  
رواه الدارقطني (٧). وعبدُ المضاربةِ فطرته في مالِ المضاربةِ، كنفقته. (و) حتى  
(متبرِّع بمؤنَّته رمضان (٨) نصًّا، لعمومِ حديث: «أثروا صدقةَ الفطرِ عَمَّنْ تمونون» (٩).

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [قوله: وإن فضلَ دونه .... إلخ، أي: دون صاعٍ، لزم ما لكه  
إخراجه، ويحمل عليه من تَلَزَّمَهُ فطرةً ذلك الشخص الذي عنده بعضُ الصاع، لو لم يكن عنده شيءٌ.  
منصور البهوتي].

(٢) في (ع): «أخرجَه».

(٣) تقدم تخريجه ٧٩/١.

(٤) في الأصل: «عنه».

(٥) ليست في (ع).

(٦) في الأصل: «وصَّى».

(٧) في سننه ١٤١/٢.

(٨) أي: من تبرِّع بمؤنة شعصٍ زمنَ رمضان.

(٩) تقدم تخريجه ص ٢٨٠.

وَأَبِي، وَنَحْوِهِ، لَا إِنْ شَكَ فِي حَيَاتِهِ.

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لْجَمِيعِهِمْ، بَدَأَ بِنَفْسِهِ، فَرَجَحَتْهُ، فَرَقِيقَهُ، فَأَمَّهُ، .....  
 شرح منصور

وروى أبو بكر عن علي رضي الله عنه: زكاة الفطر عمن جرت عليه نفقتك<sup>(١)</sup>. وقال أبو الخطاب: لا تلزمه فطرته. وصححه في «المغني»<sup>(٢)</sup> و«الشرح»<sup>(٣)</sup>، وحمل كلام أحمد على الاستحباب. وإن تبرع بمؤنته بعض الشهر، أو جماعة، فلا.

(و) حتى (أبي، ونحوه) كغائب، ومرهون، ومغصوب، ومحبوس<sup>(٤)</sup>؛ لأنه مالك لهم، وكنفقتهم. و(لا) تجب فطرة غائب (إن شك في حياته) نصاً؛ لأنه لا يعلم بقاء ملكه. ومتى علم حياته بعد، أخرج لما مضى؛ لتبين سبب الوجوب، كما لو سمع بهلاك ماله الغائب، ثم بان سليماً.

(فإن لم يجد) من يمون جماعة ما يكفي (لجميعهم، بدأ بنفسه) لحديث: «ابدأ بنفسك،/ ثم بمن تعول»<sup>(٥)</sup>. وكالنفقة؛ لأن الفطرة تُبنى عليها. (فزوجته) إن فضل عن فطرة نفسه شيء؛ لتقدم نفقتها على سائر النفقات، ولوجوبها مع اليسار والإعسار؛ لأنها على سبيل المعاوضة. (فرقيقه) لوجوب نفقته مع الإعسار، بخلاف نفقة الأقارب؛ لأنها صلة. (فأمه) لأنها مقدمة في البر؛ لقوله ﷺ للأعرابي حين قال: من أبر؟ قال: «أمك». قال: ثم من؟ قال:

٣٨١/١

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ١٦١/٤ بلفظ: «من جرت عليه نفقتك، فأطعم عنه نصف صاع من بر، أو صاعاً من تمر».

(٢) المغني ٣٠٦/٤.

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٩٧/٧ - ٩٨.

(٤) جاء في هامش الأصل ما نصه: [لا عبد مأسور فيما يظهر؛ لخروجه عن ملكه بذلك، فتنبه عثمان النجدى].

(٥) قال ابن حجر في «تلخيص الخبر» ١٨٤/٢: لم أره هكذا، بل في الصحيحين - البخاري (٥٣٥٦)، ومسلم (١٠٣٤) - من حديث أبي هريرة: أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعول».

فأبيه، فولده، فأقربَ في ميراثِ.

ويُقرع مع استواءٍ.

وتُسَنُّ عن جَنِينٍ، ولا تجبُ لمن نفقته في بيتِ المالِ، أو لا مالكَ

له معيَّنٌ، كعبدِ الغنيمَةِ، ولا على مستأجرٍ أجيرٍ أو ظئرٍ بطعاميهما، ولا

عن زوجةٍ ناشِزٍ، .....

شرح منصور

«أمك». قال: ثم من؟ قال: «أباك»<sup>(١)</sup>. ولضعفها عن التكسبِ.

(فأبيه) لحديث: «أنتَ ومالكُ لأبيك»<sup>(٢)</sup>. (فولده) لقربه. (فأقربَ في

ميراثِ) لأولئته، فقدّم كالميراثِ.

(ويُقرع مع استواءٍ) كأولادٍ وإخوةٍ وأعمامٍ، ولم يَفضَلْ ما يكفيهم لعدمِ

المرجِّحِ.

(وتُسَنُّ) الفطرةُ (عن جنينٍ) لفعلِ عثمانَ<sup>(٣)</sup>. وعن أبي قلابَةَ: كان

يُعجِبُهُمْ أن يُعطوا زكاةَ الفطرِ عن الصغيرِ، والكبيرِ، حتى عن الحملِ في بطنِ

أمِّه<sup>(٤)</sup>. رواه أبو بكر في «الشافي». ولا تجبُ عنه. حكاه ابنُ المنذرِ إجماعَ مَنْ

يحفظُ عنه<sup>(٥)</sup>. (ولا تجبُ) فطرةُ (لمن نفقته في بيتِ المالِ) كلقيطٍ؛ لأنَّه ليس

بإنفاقٍ، بل إيصالِ مالٍ في حقِّه. (أو) قنٌّ (لا مالكَ له معيَّنٌ، كعبدِ الغنيمَةِ)

والفقيءِ قبلِ قسمةٍ؛ لما تقدّم. (ولا) فطرةُ أجيرٍ وظئرٍ (على مستأجرٍ أجيرٍ، أو)

مستأجرٍ (ظئرٍ بطعاميهما) لأنَّ الواجبَ هنا أجرةٌ تعتمدُ الشرطَ في العقدِ، فلا

يزادُ عليها، كما لو كانت بدارهم، ولهذا تختصُّ بزمنٍ مقدَّرٍ، كسائرِ

الأجرِ<sup>(٦)</sup>. (ولا) فطرةُ (عن زوجةٍ ناشِزٍ) ولو حاملاً؛ لأنَّها لا نفقةٌ لها، فهي

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٦٥٨)، من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٢٩٢)، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه.

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في «مصنّفه» ٢١٩/٣، عن حميد أنّ عثمان كان يعطي صدقة الفطر عن الحبل.

(٤) المصدر السابق ٢١٩/٣.

(٥) الإجماع ص ٥٠.

(٦) في (ع): «الأجراء».

أَوْ لَا تَجِبُ نَفَقَتُهَا؛ لِصَغَرِ وَنَحْوِهِ، أَوْ أُمَةٌ تَسَلَّمَهَا لِيلاً فَقَطْ، وَهِيَ عَلَى سَيِّدِهَا، كَمَا لَوْ عَجَزَ زَوْجٌ تَجِبُ عَلَيْهِ عَنْهَا.

وَفِطْرَةٌ مُبَعَّضٌ، وَقِنْ مُشْتَرِكٌ، وَمَنْ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاوَرِثِ، أَوْ مَلْحَقٌ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ، تُقَسِّطُ، وَمَنْ عَجَزَ مِنْهُمْ، لَمْ يَلْزِمِ الْآخَرَ سِوَى قَسْطِهِ، كَشْرِيكِ ذِمِّيٍّ.

شرح منصور

كَالْأَجْنَبِيَّةِ، وَنَفَقَةُ الْحَامِلِ لِلْحَمْلِ، وَلَا تَجِبُ فِطْرَتُهُ.

(أَوْ) زَوْجَةٍ (لَا تَجِبُ نَفَقَتُهَا لِصَغَرِ<sup>(١)</sup>) عَنْ تِسْعِ سَنِينَ، (وَلِوَحْوِهِ) كَحَبْسِهَا وَغَيْبَتِهَا لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا، وَلَوْ بِإِذْنِهِ؛ لِأَنَّهَا كَالْأَجْنَبِيَّةِ. (أَوْ) زَوْجَةٍ (أُمَةٌ تَسَلَّمَهَا) زَوْجَتُهَا (لِيلاً فَقَطْ) دُونَ نَهَارٍ؛ لِأَنَّهَا زَمَنٌ وَجُوبٌ فِي نَوْبَةِ سَيِّدِهَا. (وَهِيَ) أَي: فِطْرَةٌ أُمَةٌ تَسَلَّمَهَا زَوْجَتُهَا لِيلاً فَقَطْ، (عَلَى سَيِّدِهَا، كَمَا لَوْ عَجَزَ زَوْجٌ) أُمَةٌ (تَجِبُ عَلَيْهِ) فِطْرَتُهَا، بَأَن تَسَلَّمَهَا لِيلاً وَنَهَاراً، (عَنْهَا) أَي: فِطْرَتِهَا؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ إِذْنٌ كَالْمَعْلُومِ، وَكَذَا لَوْ عَجَزَ زَوْجٌ حَرَّةٌ عَنْهَا. وَفِي «الْإِقْنَاعِ»<sup>(٢)</sup>: وَلَا رَجُوعَ إِنْ أَيْسَرَ بَعْدُ.

(وَفِطْرَةٌ مُبَعَّضٌ) تُقَسِّطُ. (و) فِطْرَةٌ (قِنْ مُشْتَرِكٌ) بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرٌ، تُقَسِّطُ. (و) فِطْرَةٌ (مَنْ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاوَرِثِ) كَحَدِّ وَأَخٍ لِغَيْرِ أُمٍّ، وَكَحَدَّةٍ وَبَنَتٍ، تُقَسِّطُ. (أَوْ مَلْحَقٌ) بِفَتْحِ الْحَاءِ (بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ) بَأَن أَلْحَقْتَهُ الْقَافَةَ بِأَبَوَيْنِ فَأَكْثَرٌ، (تُقَسِّطُ) فِطْرَتُهُ بِحَسَبِ نَفَقَتِهِ؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لَهَا، وَلِأَنَّهَا طَهْرَةٌ، فَكَانَتْ عَلَى سَادَاتِهِ أَوْ وُرَائِهِ بِالْحَصَصِ، كَمَاءٍ غُسِّلَ جَنَابِيَّةٌ. وَلَا تَدْخُلُ فِطْرَةٌ فِي مَهَابَاةٍ؛ لِأَنَّهَا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، كَالصَّلَاةِ. / (وَمَنْ عَجَزَ مِنْهُمْ) أَي: (٣) الْمَلَّاكُ أَوْ الْوَرَاثِ<sup>(٣)</sup>، (لَمْ يَلْزِمِ الْآخَرَ) الَّذِي لَمْ يَعْجَزْ مِنْهُمْ (سِوَى قَسْطِهِ) مَنْ فِطْرَتُهُ، (كَشْرِيكِ ذِمِّيٍّ) فِي مَالٍ زَكَاوِيٍّ.

٣٨٢/١

(١) فِي (س) وَ(ع): «لِصَغَرِهَا».

(٢) ٤٥١/١.

(٣-٣) فِي الْأَصْلِ: «الْمَلَّاكُ أَوْ الْوَرَاثِ»، وَفِي (س): «الْمَلَّاكُ أَوْ الْوَرَاثِ».

وَلَمَنْ لَزِمَتْ غَيْرَهُ فِطْرَتُهُ، طَلَبَهُ بِإِخْرَاجِهَا، وَأَنْ يُخْرِجَهَا عَنْ نَفْسِهِ، وَتَجْزِئُ بِلا إِذْنٍ مَنْ تَلَزَمَهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَحَمِّلٌ.  
وَمَنْ أَخْرَجَ عَمَّنْ لا تَلَزَمُهُ فِطْرَتُهُ بِإِذْنِهِ، أَجْزَأُ.  
وَلَا تَجِبُ إِلَّا بِدُخُولِ لَيْلَةِ الْفِطْرِ. فَمَتَى وَجَدَ قَبْلَ الْغُرُوبِ مَوْتًا وَنَحْوَهُ، أَوْ أَسْلَمَ، أَوْ مَلَكَ رَقِيقًا أَوْ زَوْجَةً، أَوْ وُلِدَ لَهُ بَعْدَهُ، فَلَا فِطْرَةَ.

شرح منصور

(ولمن لزمت غيره فطرته) كزوجة وولدٍ معسرٍ (طلبه بإخراجها) أي: الفطرة عنه، كالنفقة؛ لأنها تابعة لها. (و) له (أن يخرجها) أي: الفطرة (عنه) نفسه) إن كان حرًا مكلفًا، (وتجزئ) عنه، ولو أخرجها (بلا إذن من تلزمه) الفطرة؛ (لأنه) أي: من تلزمه (متحمل) لفطرة المخرج (اعنه)، والمخاطب بها ابتداءً المخرج.

(ومن أخرج) فطرةً (عمَّن لا تلزمه فطرته بإذنه، أجزأه<sup>(١)</sup>) لأنه كالنائب عنه، وإلا فلا.

(ولا تجب) فطرةً (إلا بدخول ليلة) عيد (الفطر) لأنها أضيفت في الأخبار إلى الفطر، والإضافة تقتضي الاختصاص والسببية، وأول زمن يقع فيه الفطر من جميع رمضان ما ذكر، (فمتى وجد قبل الغروب موت) لمن تجب فطرته من زوجة أو قن أو قريب، (ونحوه) أي: الموت، كطلاق، وعتق، ويسار قريب، وانتقال ملك، فلا فطرة؛ لزوال السبب قبل زمن الوجوب، (أو أسلم) نحو عبد كافر أو زوجة أو قريب بعد دخول ليلة الفطر، (أو ملك رقيقًا، أو تزوج (زوجة) بعد دخول ليلة الفطر، (أو ولد له) من تلزمه فطرته من نحو ولدٍ (وأخ<sup>(١)</sup>) (بعده) أي: دخول ليلة الفطر، (فلا فطرة)

(١-١) ليست في (م).

والأفضل إخراجها يوم العيد، قبل صلاته أو قدرها، ويأثم مؤخرها عنه، ويقضي، وتكره في باقيه، لا في اليومين قبله، ولا تجزئ

شرح منصور

نصاً، لعدم وجود سبب الوجوب، وعكسه: تجب. فمن مات ليلة الفطر قبل أدائها، أخرجت من ماله إن كان، ويتحصان مع ضيق، وتقدم، وكذا إن كان معهما زكاة مال، وإلا فعلى من تلزمه نفقته.

(والأفضل إخراجها) أي: الفطرة (يوم العيد قبل صلاته) لأنه ﷺ أمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة، في حديث ابن عمر<sup>(١)</sup>. وقال في حديث ابن عباس: «من أداها قبل الصلاة، فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة، فهي صدقة من الصدقات»<sup>(٢)</sup>. (أو مضي قدرها) أي: صلاة العيد، حيث لا تُصلى. (ويأثم مؤخرها عنه) أي: يوم العيد؛ لجوازها فيه كله؛ لحديث: «أغثوهم في هذا اليوم»<sup>(٣)</sup>، وهو عام في جميعه. وكان ﷺ يقسمها بين مستحقيها بعد الصلاة<sup>(٤)</sup>، فدل على أن الأمر بتقديمها على الصلاة للاستحباب. (ويقضي) من أخرها عن يوم العيد، فتكون قضاءً، (وتكره في باقيه) أي: يوم العيد بعد الصلاة؛ خروجاً من الخلاف في تحريمها، (ولا) تكره (في اليومين قبله) أي: العيد؛ لقول ابن عمر: كانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين. رواه البخاري<sup>(٥)</sup>. وهذا إشارة إلى جميعهم، فيكون إجماعاً، ولأن تعجيلها/ كذلك لا يخل بمقصودها، إذ الظاهر بقاؤها أو بعضها إلى يوم العيد. (ولا تجزئ) فطرة أخرجه

٣٨٣/١

(١) تقدم ص ٢٨٠.

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧).

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٤/١٧٥، من حديث ابن عمر.

(٤) أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (٢٣٩٧)، بلفظ: «كنا نؤمر أن نخرجها قبل أن نخرج

إلى الصلاة، ثم يقسمه رسول الله ﷺ بين المساكين إذا انصرف، وقال: «أغثوهم عن الطواف في

هذا اليوم»، من حديث ابن عمر.

(٥) في صحيحه (١٥١١).

ومن عليه فطرة غيره، أخرجها مع فطرته مكان نفسه.

### فصل

والواجب صاع بُرٍّ، أو مثلُ مكيله من تمر، أو زبيب، أو شعير، أو أقط، أو مجموع من ذلك. ويحتاط في ثقل؛ لیسقط الفرضُ بيقين.

شرح منصور

(قبلهما) أي: اليومين اللذين<sup>(١)</sup> يليهما العيد؛ لحديث: «أغنوهم عن الطلب في هذا اليوم»<sup>(٢)</sup>. ومتى قدمها بكثير، فات الإغناء فيه.

(ومن) وجبت (عليه فطرة غيره) كزوجة وعبد وقريب، (أخرجها مع فطرته مكان نفسه) لأنه - أي: الفطر - السبب؛ لتعدّد الواجب بتعدّده. واعتبر لها المال بشرط القدرة، ولهذا لا تُزاد بزيادته.

(والواجب) في فطرة (صاع بر) أربعة أمدادٍ بصاعه ﷺ، وهو أربع حفنات بكفي رجل معتدل الخلق، وحكمته: كفاية فقير أيام عيد. (أو مثل مكيله) أي: البر (من تمر، أو زبيب، أو شعير، أو أقط) شيء يعمل من لبن مخيض، أو لبن إبل فقط؛ لحديث أبي سعيد الخدري: كنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله ﷺ صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من زبيب، أو صاعاً من أقط. متفق عليه<sup>(٣)</sup>. (أو صاع مجموع من ذلك) أي: من الخمسة المذكورة. نص أحمد على إجزاء صاع من أجناس<sup>(٤)</sup>؛ لأنّ كلاً منها يجوز منفرداً، فكذا مع غيره؛ لتقارب مقصودها، أو اتحادها. (ويحتاط في ثقل) كتمر إذا أخرجها وزناً؛ (ليسقط الفرض بيقين) ومن

(١) ليست في (س) و(م).

(٢) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٣) البخاري (١٥٠٨)، ومسلم (١٩٨٥).

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٣٢/٧.

ويجزئ دقيق بُرٌّ وشعير، وسويقهما، وهو ما يُحصص ثم يُطحن،  
بوزن حبه، ولو بلا نخل، كَبَلا تنقية، لا خبز، ومعيبٌ كمسوس،  
ومبلول، وقديمٍ تغيّر طعمه، ونحوه، ومختلطٌ بكثيرٍ مما لا يُجزئ، .....

شرح منصور

أخرج فوق صاع، فأجره أكثر. واستبعد أحمد ما نُقلَ له عن مالك: لا يزيدُ فيه؛ لأنه ليس له أن يصلِّي الظهرَ حمساً.

(ويجزئ دقيق بُرٌّ، و) دقيق (شعير، وسويقهما، وهو ما يُحصص، ثم يطحن، بوزن حبه) نصاً، لتفرُّق الأجزاء بالطحن. واحتج أحمد على إجزاء الدقيق بزيادة تفرّد بها ابنُ عيينة من حديث أبي سعيد: «أو صاعاً من دقيق». قيل لابن عيينة: إنَّ أحداً لا يذكره فيه. قال: بل هو فيه. رواه الدارقطني<sup>(١)</sup>. قال الجذ: بل هو أولى بالإجزاء؛ لأنه كفى مؤنته، كتمرٍ متزوع نواه<sup>(٢)</sup>. (ولو) كان الدقيق (بلا نخل) لأنه بوزن حبه، (ك) ما يجزئ حب (بلا تنقية) لأنه لم يثبت فيها<sup>(٣)</sup> شيء، إلا أنَّ أحمد قال: كان ابن سيرين يجب أن يُنقى الطعام، وهو أحبُّ إليّ؛ ليكون على الكمال، ويسلم مما يخالطه من غيره<sup>(٤)</sup>. و(لا) يجزئ (خبز) لخروجه عن الكيل والادخار، وكذا بكصمات وهريسة. و(و) لا يجزئ (معيب) مما تقدّم؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تَنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، (كمسوس) لأنَّ السوسَ أكلَ جوفه، (ومبلول) لأنَّ البَلَل ينفخه، (وقديمٍ تغيّر طعمه) لعيبه بتغيّر طعمه، فإن لم يتغيّر طعمه ولا ريحه، أجزاء؛ لعدم عيبه، والجديد أفضل. / (ونحوه) أي: ما تقدّم من أمثلة المعيب. و(و) لا يجزئ صنفٌ من الخمسة (مختلط<sup>(٥)</sup>) بكثيرٍ مما لا يجزئ) كقمح

٣٨٤/١

(١) في سننه ١٤٦/٢.

(٢) معونة أولي النهى ٧٢٠/٣.

(٣) في (س) و(م): «فيهما».

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٣١/٧.

(٥) في (ع): «مختلطاً».

ويزاد إن قلَّ بقدره.

ويُخرجُ - مع عدم ذلك - ما يقوم مقامه، من حبٍّ وثمرٍ مكيلاً  
يقتاتُ. والأفضل: تمرٌّ، فزبيبٌ، .....

شرح منصور

اختلطَ بكثير زوان<sup>(١)</sup> أو عدس أو نحوه؛ لأنه لا يُعلم قدر جزئ منه<sup>(٢)</sup>.

(ويزاد) على صاع (إن قلَّ) خليطاً لا يجزئ، (بقدره) أي: الخليط، بحيث  
يكونُ المصقى صاعاً؛ لأنه ليس عيباً، لقلّة مشقّة تنقيته، ولا يجزئُ إخراج قيمة  
الصاع. نصّاً.

(ويُخرجُ<sup>(٣)</sup> مع عدم ذلك) أي: الأصناف الخمسة (ما يقوم مقامه من  
حبٍّ يقتاتُ، (و) من (ثمرٍ مكيلاً يقتات) كدُخن، وذرة، وعدس، وأرز،  
وتين يابس، ونحوها؛ لأنه أشبه بالمنصوص عليه، فكان أولى. (والأفضلُ)  
إخراجُ (تمرٍّ) مطلقاً. نصّاً، لفعل ابن عمر. قال نافع<sup>(٤)</sup>: كان ابن عمر يُعطي  
التمر، إلا عاماً واحداً أعوز التمر، فأعطى الشعير. رواه أحمد والبخاري<sup>(٥)</sup>.  
وقال له أبو مجلز: إنَّ الله تعالى قد أوسع، والبرُّ أفضل. فقال: إن أصحابي  
سلكوا طريقاً، فأنا أحبُّ أن أسلكه. رواه أحمد<sup>(٦)</sup>، واحتجَّ به. وظاهره: أنَّ  
جماعةً من<sup>(٧)</sup> الصحابة كانوا يُخرجون التمر، ولأنه قوتٌ وحلاوة، وأقربُ  
تساولاً، وأقلُّ كلفةً. (فزبيبٌ) لأنَّ فيه قوتاً وحلاوةً وقلّةً كلفةً، فهو أشبه بالتمرِ

(١) الزوان: حبٌّ يكون في الخنطة. «اللسان»: (زون).

(٢) ليست في (س) و(ع).

(٣) في (م): «ويجزئ».

(٤) هو: نافع مولى عبد الله بن عمر، من أئمة التابعين بالمدينة. مجهول الأصل، أصابه ابن عمر صغيراً  
في بعض مغازبه. قال البخاري: أصح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر. (ت سنة ١١٧هـ).  
وقيل غير ذلك. «تهذيب الكمال» ٢٩/٢٩٨ - ٣٠٦.

(٥) أحمد (٤٤٨٦)، والبخاري (١٥١١).

(٦) لم نجده في «مسنده»، وقد أورد هذا الأثر الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ٣/٣٧٦، وعزا  
تخرجه إلى جعفر الفريابي.

(٧) ليست في (س) و(ع) و(م).

فَبُرٌّ، فَأَنْفَعُ، فَشَعِيرٌ، فَدَقِيقُهُمَا، فَسَوِيقُهُمَا فَأَقْطُ، وَأَنْ لَا يَنْقُصَ مُعْطَى عَنْ مُدِّ بُرٍّ، أَوْ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ. وَيَجُوزُ إِعْطَاءُ وَاحِدٍ مَا عَلَى جَمَاعَةٍ، وَعَكْسُهُ.

وَلِإِمَامٍ وَنَائِبِهِ رَدُّ زَكَاةٍ وَفِطْرَةٍ إِلَى مَنْ أَخَذْتَا مِنْهُ، وَكَذَا فَقِيرٌ لَزِمْتَاهُ. الْمَنْقُوحُ: مَا لَمْ تَكُنْ حِيلَةً.

من البرِّ.

شرح منصور

(فَبُرٌّ) لِأَنَّ الْقِيَاسَ تَقْدِيمَهُ عَلَى الْكُلِّ، لَكِنْ تَرَكَ اقْتِدَاءَ بِالصَّحَابَةِ فِي التَّمْرِ وَمَا شَارَكَهُ فِي الْمَعْنَى، وَهُوَ الزَّيْبُ. (فَأَنْفَعُ) فِي اقْتِيَاتٍ وَدَفْعِ حَاجَةِ فَقِيرٍ، وَإِنْ اسْتَوَتْ فِي نَفْعٍ، (فَشَعِيرٌ، فَدَقِيقُهُمَا) أَي: دَقِيقُ بُرٍّ، فَدَقِيقُ شَعِيرٍ، (فَسَوِيقُهُمَا) كَذَلِكَ، (فَأَقْطُ وَ) الْأَفْضَلُ (أَنْ لَا يَنْقُصَ مُعْطَى) مِنْ فِطْرَةٍ (عَنْ مُدِّ بُرٍّ) أَي: رُبْعِ صَاعٍ، (أَوْ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ) أَي: الْبُرِّ، كَثْمِرٍ وَشَعِيرٍ، لِيُغْنِيَهُ عَنِ السُّؤَالِ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

(وَيَجُوزُ إِعْطَاءُ) نَحْوِ فَقِيرٍ (وَاحِدٍ مَا عَلَى جَمَاعَةٍ) مِنْ فِطْرَةٍ. نَصًّا، (وَ) جُوزَ (عَكْسُهُ) أَي: إِعْطَاءُ جَمَاعَةٍ مَا عَلَى وَاحِدٍ.

(وَلِإِمَامٍ وَنَائِبِهِ رَدُّ زَكَاةٍ، وَ) رَدُّ (فِطْرَةٍ إِلَى مَنْ أَخَذْتَا) أَي: الزَّكَاةُ وَالْفِطْرَةُ (مِنْهُ) إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قَدْرٌ كِفَايَتِهِ. (وَكَذَا فَقِيرٌ لَزِمْتَاهُ) أَي: الزَّكَاةُ وَالْفِطْرَةُ، فَيَرُدُّهُمَا بَعْدَ أَخْذِهِمَا إِلَى مَنْ أَخَذَهُمَا مِنْهُ، عَمَّا وَجِبَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ قَبْضَ الْإِمَامِ وَالْمُسْتَحَقِّ أَزَالَ مَلِكَ الْمُخْرَجِ، وَعَادَتْ إِلَيْهِ بِسَبَبِ آخَرَ، أَشْبَهَ مَا لَوْ عَادَتْ إِلَيْهِ بِمِيرَاثٍ. فَإِنْ تَرَكَتِ الزَّكَاةُ، (أَوْ الْفِطْرَةُ<sup>(١)</sup>) لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ بِلَا قَبْضٍ، لَمْ يَبْرَأْ. قَالَ (الْمَنْقُوحُ: مَا لَمْ تَكُنْ حِيلَةً) أَي: عَلَى عَدَمِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ، فَيَمْتَنِعُ، كَسَائِرِ الْحَيْلِ عَلَى مُحْرَمٍ. وَكَانَ عَطَاءُ يُعْطَى عَنْ أَبِيهِ صَدَقَةَ الْفِطْرِ حَتَّى مَاتَ. وَهُوَ تَبَرُّغٌ اسْتَحْسَنَهُ أَحْمَدُ<sup>(٢)</sup>.

(١-١) ليست في (م).

(٢) المنقح مع الشرح الكبير والإنصاف ١٣٨/٧.